سلسلةُ رسائلِ الشيخِ ناصرِ الفهدِ في السجنِ (٤)

سلسلةُ أصولِ شيخِ الإسلامِ وقواعدِه (٢)

أصولُ تفسيرِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ رحمَه اللهُ تعالى

(للحفظ)

(المسوَّدة الثانية)

(حقوق الطبع غير محفوظة)

صنعةُ

الشيخِ ناصرِ بنِ حمدِ بن حمَيِّنٍ الفهدِ

أحسنَ اللهُ خلاصَه

اعتنى بها

مصعبُ بنُ ناصرٍ الفهدُ

١٤٣٤

[مقدمةُ المصنِّفِ]

الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ، أما بعدُ:

فهذهِ (**أصولُ تفسيرِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ رحمَه اللهُ تعالى**)، والكلامُ فيها كالكلامِ في (**أصولِ فقهِه**)، فلن أعيدَه مرةً أخرى، ولكن أنبِّهُ على **أمرينِ**:

الأولِ: أنَّني لم أصنعْ شرحًا حتَّى الآنَ لـ(**أصولِ التفسيرِ**) و(**أصولِ الحديثِ**).

والثاني: أنَّ أصلَ العملِ كانَ في (**أصولِ فقهِ الشيخِ**)، وكانتْ (**أصولُ التفسيرِ**) في مبحثِ (**الكتابِ**)، (**وأصولُ الحديثِ**) في مبحثِ (**السُّنَّةِ**)، ثم لما رأيتُ كثرةَ المسائلِ أفردتُ الأصلَينِ برسالتَينِ، أسألُ اللهَ سبحانَه أن يرزقَنا الإخلاصَ والقبولَ، وأن ينفعَ بهذا العملِ الإسلامَ والمسلمِينَ، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ.

كتبَه/ ناصرُ بنُ حمدٍ الفهدُ

مُقدِّمةٌ

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

هذهِ مقدمةٌ تتضمَّنُ قواعدَ كليَّةً تعينُ على فهْمِ القرآنِ وفهمِ تفسيرِه ومعانيه، والتمييزِ في منقولِ ذلك ومعقولِه بينَ الحقِّ والباطلِ.

تفسيرُ كلامِ اللهِ: هو بيانُه وشرحُه وكشفُ معناهُ.

ومعرفةُ جميعِ معاني الآياتِ فرضٌ على الكفايةِ، وعلى كلِّ مسلمٍ معرفةُ ما لا بُدَّ منه.

ويجبُ أن يُعلَمَ أن الرسولَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قد بيَّنَ لأصحابِه معانيَ القرآنِ، كما بيَّنَ لهم ألفاظَه.

وكانتْ معرفةُ الصحابةِ لمعاني القرآنِ أكملَ من حفظِهم لحروفِه.

والتفسيرُ أعلمُ الناسِ به أهلُ مكَّةَ؛ فإنَّهم أصحابُ ابنِ عبَّاسٍ، وكذلك أهلُ الكوفةِ من أصحابِ ابنِ مسعودٍ.

والبَسْمَلَةُ آيةٌ حيثُ كُتِبَتْ، وليسَتْ منَ السُّوَرِ.

وترتيبُ الآياتِ مأمورٌ به نصًّا، وأما ترتيبُ السورِ فمُفوَّضٌ إلى اجتهادِ الصحابةِ.

والقرآنُ أُنزِلَ على سبعةِ أحرفٍ.

ومصحفُ عثمانَ هو أحدُ الأحرفِ السبعةِ.

وليسَتْ القراءاتُ السبعُ هي الأحرفَ السبعةَ بلا نزاعٍ.

ويجوزُ القراءةُ بغيرِها ممَّا ثبتَ ممَّا يوافقُ رسمَ المصحفِ.

وأما القراءةُ الشاذَّةُ إذا ثبَتَتْ فهل تجوزُ القراءةُ بها؟ فيه خلافٌ.

والسورُ المكِّيةُ تضمَّنَتْ الأصولَ التي اتفقَتْ عليها الرُّسُلُ، وأما السورُ المدنيةُ فقرَّرَ فيها الشرائعَ التي أكملَ بها الدينَ.

وأوَّلُ ما جُزِّئَ القرآنُ بالأجزاءِ والأحزابِ كانَ في زمنِ الحجَّاجِ وما بعدَه.

وأما الصحابةُ فكانوا يحزِّبونَه سورًا كاملةً.

والتكبيرُ المأثورُ عن ابنِ كثيرٍ ضعَّفَه أهلُ العلمِ بالحديثِ.

طرقُ التفسيرِ ومصادرُه

أصحُّ طرقِ التفسيرِ أن يُفسَّرَ القرآنُ بالقرآنِ؛ فما أُجْمِلَ في مكانٍ فُسِّرَ في آخرَ.

فإن أعياك ذلك فعليك بالسنةِ؛ فإنها شارحةٌ للقرآنِ موضِّحةٌ له.

ثم بأقوالِ الصحابةِ؛ فإنهم أدرى بذلك، لا سيَّما علمائِهم وكبرائِهم؛ كالخلفاءِ الراشدينَ وابنِ مسعودٍ وابنِ عبَّاسٍ.

فإن لم تجِدْ فقد رجعَ كثيرٌ من الأئمةِ إلى أقوالِ التابعينَ؛ كمجاهدٍ –فإنه كانَ آيةً في التفسيرِ– وسعيدِ بنِ جبيرٍ وعكرمةَ وعطاءٍ وغيرِهم.

والمنقولُ في التفسيرِ أكثرُه كالمنقولِ في المغازي والملاحمِ؛ الغالبُ عليها المراسيلُ.

والموضوعاتُ في التفسيرِ كثيرةٌ؛ مثل الحديثِ في فضائلِ السورِ سورةً سورةً.

والأحاديثُ الإسرائيليةُ تُذكَرُ للاستشهادِ لا للاعتمادِ، وهي على **ثلاثةِ أقسامٍ**:

أحدُها: ما علمْنا صدقَه.

والثاني: ما علمْنا كذبَه.

والثالثُ: ما هو مسكوتٌ عنه، فلا نصدقُه ولا نكذبُه، وتجوزُ حكايتُه، وغالبُ ذلك ممَّا لا فائدةَ فيه.

وأما التفسيرُ بمجرَّدِ الرأْيِ فحرامٌ، ولو أصابَ المعنى في نفسِ الأمرِ فقد أخطأَ؛ لأنه لم يأتِ الأمرَ من بابِه.

وأما من تكلَّمَ بما يعلمُ من ذلك لغةً وشرعًا فلا حرجَ عليه.

وأما تفسيرُ القرآنِ بما يخالفُ ظاهرَه ممَّا يُسمَّى بـ(الباطنِ) فهو **نوعانِ**:

أحدُهما: أن يكونَ المعنى المذكورُ باطلًا كما في تفسيرِ القرامطةِ والفلاسفةِ وغيرِهم فهذا باطلٌ.

والثاني: ما كانَ في نفسِه حقًّا لكن يستدلُّون عليه بألفاظٍ لم يُرَدْ بها ذلك فهذا الذي يسمونَه (إشاراتٍ)، وهذا **قسمانِ**:

الأولُ: أن يُقالَ ذلك المعنى مرادٌ باللفظِ فهذا افتراءٌ على اللهِ.

والثاني: أن يُجعَلَ من بابِ الاعتبارِ والقياسِ لا من بابِ دلالةِ اللفظِ فهذا ينقسمُ إلى صحيحٍ وباطلٍ كالقياسِ.

كتبُ التفسيرِ

أولُ من صنَّفَ في ذلك ابنُ جريجٍ؛ صنَّفَ شيئًا في التفسيرِ.

والتفاسيرُ المأثورةُ بالأسانيدِ كثيرةٌ؛ كتفسيرِ عبدِ الرزاقِ وعبدِ بنِ حميدٍ ووكيعٍ وأحمدَ وإسحاقَ وغيرِها.

والتفاسيرُ التي بأيدي الناسِ أصحُّها (**تفسيرُ ابنِ جريرٍ**)؛ فإنه ينقلُ مقالاتِ السلفِ، وليسَ فيه بدعةٌ.

ومن أسلمِ التفاسيرِ من البدعةِ والأحاديثِ الضعيفةِ (**تفسيرُ البغويِّ**)، وهو مختصرٌ من (**تفسيرِ الثعالبيِّ**)؛ حذفَ منه الأحاديثَ الموضوعةَ والبدعَ.

وأما (**الواحديُّ**) فإنه تلميذُ (**الثعالبيِّ**)، وفي تفسيريهما فوائدُ جليلةٌ وغثٌّ كثيرٌ.

وأما (**الزمخشريُّ**) فتفسيرُه محشوٌّ بالبدعةِ على طريقةِ المعتزلةِ، و(**تفسيرُ القرطبيِّ**) خيرٌ منه بكثيرٍ.

و(**تفسيرُ ابنِ عطيَّةَ**) خيرٌ من (**تفسيرِ الزمخشريِّ**) وأبعدُ عن البدعِ وإن اشتملَ على بعضِها.

و(**حقائقُ التفسيرِ**) للسلميِّ فيه قطعةٌ كبيرةٌ من الآثارِ الموضوعةِ، وفيه أنواعٌ من الإشاراتِ؛ بعضُها حسنٌ وبعضُها باطلٌ.

التقاسيمُ والأنواعُ

المتشابهُ والمحكمُ:

قد يُرادُ التشابهُ العامُّ كما في قولِه تعالى: ﴿**كتابًا متشابهًا**﴾ والإحكامُ العامُّ كما في قولِه تعالى: ﴿**كتابٌ أُحكِمَتْ آياتُه**﴾. وقد يُرادُ أن بعضَه مُحكَمٌ وبعضُه متشابهٌ كما في قولِه تعالى: ﴿**منه آياتٌ محكماتٌ هنَّ أمُّ الكتابِ وأُخَرُ متشابهاتٌ**﴾، فهذا تشابهٌ إضافيٌّ؛ قد يتشابهُ على بعضِ الناسِ وإن كانَ معلومًا عندَ الراسخِينَ في العلمِ.

المتشابهُ والمثاني:

المتشابهُ: الأمثالُ. **والمثاني**: الأقسامُ والأنواعُ.

الوجوهُ والنظائرُ:

الوجوهُ: في الأسماءِ المشتركةِ (اتحدَ لفظُها واختلفَ معناها). **والنظائرُ**: في الأسماءِ المتواطئةِ (التي اتحدَ لفظُها ومعناها).

المقدَّمُ والمؤخَّرُ:

والمقدمُ والمؤخرُ في القرآنِ بابٌ من العلمِ، وقد صنَّفَ فيه العلماءُ.

أسبابُ النزولِ

ومعرفةُ أسبابِ النزولِ يعينُ على فهمِ الآيةِ؛ فإن العلمَ بالسببِ يورثُ العلمَ بالمُسَبَّبِ.

والآيةُ التي لها سببٌ معيَّنٌ فهي متناولةٌ لذلك الشخصِ ولغيرِه ممَّن كانَ بمنزلتِه.

وما يُذكَرُ من أسبابِ النزولِ المتعدِّدةِ قد يكونُ كلُّه حقًّا، والمرادُ بذلك أنه إذا حدثَ سببٌ يناسبُها نزلَ جبريلُ فقرأَها عليه؛ ليعلمَ أنها تتضمَّنُ جوابَ ذلك السببِ وإن كانَ يحفظُها قبلَ ذلك.

وقولُ الصاحبِ: نزلتْ هذه الآيةُ في كذا. فالبخاريُّ يدخلُه في المسندِ، بخلافِ ما إذا ذكرَ سببًا نزلتْ عَقِبَه؛ فإنهم كلَّهم يدخلونه في المسندِ.

قواعدُ في التفسيرِ

١-جميعُ ما في القرآنِ ممَّا يمكنُ علمُه وفهمُه.

٢-من تدبَّرَ القرآنَ وجدَ بعضَه يفسِّرُ بعضًا.

٣-إذا عُرِفَ التفسيرُ من جهةِ النبيِّ صلى اللهُ عليه وسلمَ لم يُحتَجْ في ذلك إلى الاستدلالِ بأقوالِ أهلِ اللغةِ ولا غيرِهم.

٤-كلُّ من عدلَ عن مذاهبِ الصحابةِ والتابعينَ وتفسيرِهم إلى ما يخالفُ ذلك كانَ مخطئًا.

٥-جمعُ عباراتِ السلفِ في معنى الآيةِ نافعٌ جدًّا؛ فإنه أدلُّ من عبارةٍ أو عبارتينِ.

٦-ما نُقِلَ عن الصحابةِ فالنفسُ أسكنُ إليه ممَّا نُقِلَ عن التابعينَ.

٧-من أعظمِ أسبابِ الغلطِ فهمُ كلامِ الله ورسولِه وتفسيرُه على الاصطلاحاتِ الحادثةِ.

٨-الأمةُ إذا اختلفتْ في تأويلِ الآيةِ على قولينِ لم يجُزْ لمن بعدَهم إحداثُ قولٍ ثلاثٍ.

٩-القرآنُ نزلَ بلغةِ قريشٍ، فيُفسَّرُ بلغتِه المعروفةِ فيه، ولا يُعدَلُ عنها إلا في لفظٍ لم يوجدْ له نظيرٌ في القرآنِ؛ مثل: (وَيْكأن ودِهاقًا).

١٠-تفسيرُ القرآنِ بمجرَّدِ ما يحتملُه اللفظُ المجرَّدُ عن سائرِ ما يبيِّنُ معناهُ هو منشأُ الغلطِ.

١١-ليسَ في القرآنِ تَكرارٌ محضٌ، وكذلك قصصُ القرآنِ ليسَ فيها تَكرارٌ.

١٢- لا يُذكَرُ فيه لفظٌ زائدٌ إلا لمعنى زائدٍ.

١٣-الأصلُ إقرارُ الكلامِ على نظمِه وترتيبِه، لا تغييرُ ترتيبِه.

١٤-لا يجوزُ أن يكونَ في القرآنِ ما يخالفُ العقلَ والحسَّ إلا وفي القرآنِ بيانُ معناهُ.

١٥-ليسَ في القرآنِ لفظٌ إلا مقرونٌ بما يبيِّنُ المرادَ، ومن غلطَ في فهمِ القرآنِ فمن قصورِه أو تقصيرِه.

١٦-الترادفُ في اللغةِ قليلٌ، وأما في القرآنِ فإما نادرٌ أو معدومٌ.

١٧-من الأسماءِ ما يكونُ عمومُها وخصوصُها بحسَبِ الإفرادِ والاقترانِ، فإذا أُفرِدَ أحدُهما كانَ عامًّا لما يدلانِ عليه عندَ الاقترانِ؛ كـ(الفقيرِ والمسكينِ).

١٨-أكثرُ آياتِ القرآنِ الدالةِ على معنيينِ فصاعدًا فاللفظُ يتناولُهما معًا؛ كـ(الغاسق والدلوك).

١٩-من أعظمِ كمالِ القرآنِ تركُه في أمثالِه المضروبةِ وأقيستِه المنصوبةِ لذكرِ المقدمةِ الجليَّةِ.

٢٠-العربُ تضمِّنُ الفعلَ معنى الفعلِ وتعدِّيهِ تعديتَه، وهو كثيرٌ في القرآنِ؛ كقولِه: ﴿**يشربُ بها**﴾ ضمَّنَ معنى (يروى بها)، ونظائرُه كثيرةٌ.

٢١-العطفُ يقتضي اشتراكَ المتعاطفينِ فيما ذُكِرَ وأن بينَهما تغايرًا إما في الذاتِ أو الصفاتِ.

٢٢-(ما) فيها عمومٌ وإجمالٌ يصلحُ لما لا يَعلَمُ ولصفاتِ من يعلمُ؛ كقولِه: ﴿**فانكحوا ما طابَ لكم منَ النساءِ**﴾.

٢٣-جوابُ (لو) يُحذَفُ كثيرًا في القرآنِ؛ تعظيمًا له وتفخيمًا.

٢٤-المُقسَمُ عليه يُرادُ بالقسمِ توكيدُه، فلا بدَّ أن يكونَ ممَّا يحسُنُ فيه ذلك؛ كالأمورِ الغائبةِ والخفيَّةِ.

٢٥-أكثرُ استفهاماتِ القرآنِ أو كثيرٌ منها (استفهامُ إنكارٍ)؛ معناهُ: الذمُّ والنهْيُ إن كانَ إنكارًا شرعيًّا، أو النفْيُ والسلبُ إن كانَ إنكارَ وقوعٍ.

التعارضُ في التفسيرِ

اختلافُ التنوُّعِ:

الخلافُ بينَ السلفِ في التفسيرِ قليلٌ، وغالبُه يرجعُ إلى اختلافِ تنوُّعٍ لا اختلافِ تضادٍّ، وذلك **صنفانِ**:

أحدُهما: أن يعبِّرَ كلُّ واحدٍ منهم عن المرادِ بعبارةٍ غيرِ عبارةِ صاحبِه معَ اتحادِ المسمَّى؛ مثلُ تفسيرِهم: ﴿**الصراطَ المستقيمَ**﴾ بـ(القرآنِ) و(الإسلامِ) و(السنةِ) وأمثالِ ذلك، فهؤلاءِ كلُّهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدةٍ، ولكن وصفَها كلٌّ منهم بصفةٍ من صفاتِها.

الثاني: أن يذكرَ كلٌّ منهم من الاسمِ العامِّ بعضَ أنواعِه على سبيلِ التمثيلِ؛ مثل ما نُقِلَ في قولِه تعالى: ﴿**ثم أورثْنا الكتابَ الذين اصطفينا من عبادِنا فمنهم ظالمٌ لنفسِه ومنهم مقتصدٌ ومنهم سابقٌ بالخيراتِ بإذنِ اللهِ ذلك هو الفضلُ الكبيرُ**﴾ قيلَ: السابقُ الذي يصلي أولَ الوقتِ، والمقتصدُ: الذي يصلي أثناءَه، والظالمُ لنفسِه: الذي يؤخِّرُ الصلاةَ. وكذلك قيلَ في الزكاةِ والصيامِ ونحوِها.

ومن التنازعِ ما يكونُ اللفظُ محتملًا للأمرينِ:

١-إما لكونِه مشتركًا؛ كلفظ (قسورة) الذي يراد به: الرامي والأسد.

٢-وإما لكونِه متواطئًا في الأصلِ لكنَّ المرادَ به أحدُ النوعينِ؛ كالضمائرِ في قولِه: ﴿**ثم دنا فتدلَّى فكانَ قابَ قوسينِ أو أدنى**﴾، فمثلُ هذا يجوزُ أن يُرادَ به كلُّ المعاني التي قالَها السلفُ وقد لا يجوزُ، ومع هذا فلا بدَّ من خلافٍ محقَّقٍ بينَهم.

اختلافُ التضادِّ:

وهوَ على **نوعينِ**:

النوعِ الأولِ: ما مستندُه النقلُ، وهو **قسمانِ**:

الأولُ: ما لا طريقَ لنا إلى الجزمِ بالصحيحِ منه، وعامتُه ممَّا لا فائدةَ فيه؛ كاختلافِهم في لونِ كلبِ أصحابِ الكهفِ، واسمِ الغلامِ الذي قتلَه الخضرُ، ونحوِ ذلك.

الثاني: الذي يمكنُ معرفةُ الصحيحِ منه فهو موجودٌ فيما يُحتاجُ إليه.

النوعُ الثاني: ما يُعلَمُ بالاستدلالِ لا بالنقلِ، فهذا أكثرُ الخطأِ فيه من جهتَينِ حدثتا بعدَ الصحابةِ وتابعيهم بإحسانٍ:

إحداهما: قومٌ اعتقدوا معانيَ ثم أرادوا حملَ ألفاظِ القرآنِ عليها:

١-وقد يكونُ ما قصدوه من المعنى باطلًا، فيكونُ خطؤُهم في الدليلِ والمدلولِ؛ كتفسيرِ أهلِ البدعِ من الخوارجِ والروافضِ والمعتزلةِ وغيرِهم.

٢-وقد يكونُ ما قصدوه من المعنى حقًّا، فيكونُ خطؤُهم من الدليلِ لا المدلولِ؛ مثلُ كثيرٍ من الصوفيةِ والوعَّاظِ الذينَ يفسِّرونَ القرآنَ بمعانٍ صحيحةٍ لكنَّ القرآنَ لا يدلُّ عليها.

الثانيةُ: قومٌ فسَّروا القرآنَ بمجرَّدِ ما يسوغُ من اللغةِ من غيرِ نظرٍ إلى المتكلمِ بالقرآنِ والمنزَّلِ عليه والمخاطَبِ به.

قرائنُ الترجيحِ:

((إذا تعارضتِ الأقوالُ في التفسيرِ فهناك قرائنُ يُستدَلُّ بها على ضعفِ القولِ أو بطلانِه؛ منها)):

١-أن يكونَ قولًا مُحدَثًا؛ كتفسيرِ المبتدعةِ لآياتِ الصفاتِ.

٢-أن يردَّه سببُ نزولِ الآيةِ؛ كتفسيرِ (المتشابهِ) في آيةِ (آلِ عمرانَ) بالحروفِ المقطَّعةِ أولَ السورِ.

٣-أن يردَّه وقتُ نزولِ الآيةِ؛ كتفسيرِ: ﴿**ويتلوه شاهدٌ منكم**﴾ بأنه عليٌّ، والآيةُ مكيَّةٌ.

٤-أن يكونَ مخالفًا للواقعِ؛ كتفسيرِ: ﴿**لم يكنِ الذينَ كفروا من أهلِ الكتابِ والمشركينَ منفكِّينَ حتَّى تأتيَهم البيِّنةُ**﴾: لم يكونوا مكذِّبينَ بمحمدٍ صلى اللهُ عليه وسلمَ حتى بُعِثَ.

٥-أن يكونَ فيها إضمارٌ بلا دليلٍ؛ كتفسيرِ قولِ إبراهيمَ عليه السلامُ: ﴿هذا ربِّي﴾ على إضمارِ الاستفهامِ.

٦-أن يكونَ فيها حذفٌ بلا دليلٍ؛ كتفسيرِ: ﴿قدَّرَ فهدى﴾ أي: (وأضلَّ).

٧-أن يكونَ مخالفًا لسياقِ الآياتِ؛ كجعلِ: ﴿وما أبرِّئُ نفسي﴾ من قولِ يوسفَ عليه السلامُ.

٨-أن يكونَ لا نظيرَ له في القرآنِ؛ كتفسير: ﴿لمستم النساءَ﴾ بالمسِّ المجرَّدِ باليدِ.

٩-أن لا يطابقَ لفظَ الآيةِ ونظمَها؛ كتفسيرِ: ﴿وعلى اللهِ قصدُ السبيلِ﴾: قصدُكم السبيلَ.

١٠-أن يكونَ مخالفًا للإعرابِ؛ كجعلِ الاستثناءِ في: ﴿قلْ لا يعلمُ من في السمواتِ والأرضِ الغيبَ إلا اللهُ﴾ منقطعًا.

١١-أن يكونَ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ بلا دليلٍ؛ كتفسيرِ: ﴿وجوهٌ يومَئذٍ خاشعةٌ﴾ بأنها في الدنيا.

١٢-أن يكونَ غيرَ معروفٍ في اللغةِ؛ كتفسيرِ: ﴿سفِهَ نفسَه﴾: جهلَ نفسَه.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ.

انتهيتُ من المسوَّدةِ الثانيةِ من (أصولِ تفسيرِ الشيخِ) الساعةَ التاسعةَ ليلًا من يومِ الخميسِ ١٤٢٩/١٠/٣.

كتبه الفقيرُ إلى عفوِ ربِّه ناصرُ بنُ حمدٍ الفهدُ

والحمدُ للهِ الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحاتُ

الفهرس

مقدمة المصنف	١
مقدمة	٢
طرق التفسير ومصادره	٤
كتب التفسير	٦
التقاسيم والأنواع	٧
المتشابه والمحكم	٧
المتشابه والمثاني	٧
الوجوه والنظائر	٧
المقدم والمؤخر	٧
أسباب النزول	٨
قواعد التفسير	٩
التعارض في التفسير	١١
اختلاف التنوع	١١
اختلاف التضاد	١١
قرائن الترجيح	١٢